النوع العاشر

المنقطِع

۞ قال ابنُ الصلاح: وفيه وفي الفَرْقِ بينه وبين المرسَل مذاهبُ.

قلتُ: فمنهم مَن قال: هو أن يَسقُط من الإسناد رجلٌ، أو يُذكَر فيه رجلٌ مُبهَمٌ.

ومَثَّل ابنُ الصلاح الأوَّلَ: بما رواه عبدُ الرزّاق، عن الثوري، عن أبي إسحاقَ، عن زيد بن يُثَيْعٍ، عن حُذيفةَ مرفوعاً: «إنْ وَلَّيتُموها أبا بكرٍ فقَوِيٌّ أَمينٌ»[1] الحديث، قال: ففيه انقطاعٌ في موضعين:

أحدهما: أن عبد الرزَّاق لم يسمعه من الثوريِّ، إنما رواه عن النُّعمان بنِ أبي شَيْبَةَ الـجَنَدِيِّ عنه. =

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: النوع التاسع من علوم الحديث (٥٣)، وفي «المستدرك»: معرفة الصحابة (٣/ ١٤٢).

= والثاني: أنَّ الثوريَّ لم يسمعه مِن أبي إسحاقَ، إنما رواه عن شريكٍ عنه.

ومَثَّل الثاني بما رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن رجُلَين، عن شدّاد بنِ أوسٍ، حديث «اللهمَّ إنِّي أسألُكَ الثباتَ في الأمرِ»[1].

ومنهم مَن قال: المنقطعُ مثلُ المرسَل، وهو كُلُّ ما لا يتَّصلُ إسنادُه، غيرَ أنَّ المرسَلَ أكثرُ ما يُطلَقُ على ما رواه التابعيُّ عن رسولِ الله ﷺ[2]. [٣٤]

[شرح٣٤] هذا البحث في المنقطع، والمرسَل منقطعٌ أيضاً، وقد تقدم بحثه وخُصَّ باسم خاصّ، وهو المرسَل: وهو ما سقط منه الصحابي، وقال فيه التابعي: قال رسول الله ﷺ.

ولكن جماعة من الحفاظ من أهل الحديث يطلقون المرسل =

---

(١) أخرجه الحاكم في النوع التاسع من علوم الحديث (٥٠). وانظر الترمذي: الدعوات (٣٤٠٧)، والنسائي: السهو (١٣٠٤).

(٢) ص ٤١-٤٢.

.....

= على المنقطع، فيقولون عمّا سقط منه راوٍ: هذا حديث مرسل، أي: لم يتصل، فإذا استرخى لم يتصل، ويطلق المنقطع أيضاً على ما سقط منه راوٍ في موضع أو موضعين، فيقال: هو منقطع.

والمشهور عنهم أن المرسل: ما سقط منه الصحابي، وقال فيه التابعي: قال رسول الله ﷺ، أو قال مَن فوق التابعي: قال رسول الله ﷺ، فهذا يسمى مرسلاً.

أما المنقطع فهو ما سقط منه بعض الرجال من ناحية السند، وقد يكون معلقاً أيضاً: إذا ساقه من جهة شيخ المؤلف، فهو معلَّق منقطع، وقد لا يكون معلقاً، بسقوط من فوق الشيخ ومن دون الصحابي، فهذا يقال له: المنقطع؛ كما مثَّل ابن الصلاح في الحديث من رواية عبد الرزاق، عن سفيان، من طريق النعمان، فأسقط عبدُ الرزاق النعمانَ فانقطع، وفي رواية سفيان عن أبي إسحاق من طريق شريك فأسقط شريكاً فانقطع.

فالحاصل أن المنقطع: ما سقط من سنده راو، فإن كان الذي سقط من الإسناد هو الصحابي سُمِّي مرسلاً أيضاً، وإن كان =

.....

= الساقط شيخ المؤلف كشيخ البخاري مثلاً، فيسمّى معلقاً، وإن لم يكن شيخ المؤلف ولا الصحابي، فهذا يسمى منقطعاً فقط، وليس له اسم آخر.

وقد يكون منقطعاً في مواضع، أو في موضعين، أو ثلاثة، فيسمى منقطعاً أيضاً، ولهذا قال الحافظ في «شرح النخبة»: رَدُّ الحديث يكون لأحد أمور أربعة: إما لكونه معلقاً، أو مرسلاً، أو معضلاً، أو منقطعاً.

قال ابن الصلاح: فالمرسَل ما سقط منه الصحابي، والمعلَّق ما سقط منه شيخ المؤلف فأكثر متوالياً، ويسمى معلقاً، مثل: قول البخاري: قال سفيان، وقال نافع، وقال رسول الله ﷺ كذا، هذا معلَّق، فقد يكون بحذف الإسناد كله، وقد يكون بحذف الصحابي، وقد يكون بحذف الشيخ فقط، كشيخ المؤلف في البخاري ومسلم وما أشبه.

والثالث: يسمى مُعضَلاً، وهو ما سقط منه راويان فأكثر مع التوالي. =

.....

= والرابع: المنقطِع، وهو ما عدا المعضل والمعلق والمرسل، فما عدا هذه الثلاثة يسمى منقطعاً.

والانقطاع له حالتان: فقد يكون واضحاً، وقد يكون خفياً، وهذا التفصيل معروف عند أهل العلم، فالواضح: أن يكون هذا الراوي عن شيخه معروفاً أنه ما لقيه، وليس في زمانه، فهذا انقطاع واضح، ولهذا احتاج العلماء إلى تاريخ الرواة ومواليدهم ووفياتهم؛ حتى يعرفوا هل اتصل الراوي بشيخه؟ وهل عاصره؟ وهل لقيه أم لا؟

وقد يكون الانقطاع خَفيّاً بسبب تدليس المدلسين، فيظن أنه لقيه، وأخذ منه، وليس كذلك، فقد دلس، بأن رواه عن غيره، وأظهر أنه رواه عنه، هذا نوع من التدليس.

ومن الانقطاع الخَفيّ أيضاً رواية المعاصر لمن عاصره وهو لم يلقه، لكنه روى عنه من غير لقاء، فهذا يسمى انقطاعاً، لكنه انقطاع خفي، قد يخفى على كثير من الناس؛ لعدم ضبطهم لهذه القواعد.

فالحاصل أن الانقطاع: هو السقط من الإسناد، لكن إذا كان =

.....

= السقط من أعلى السند، من جهة الرسول ﷺ فهذا يسمى المرسل لسقط الصحابي.

وإن كان السقط من جهة المؤلف، من شيخه أو من شيخ شيخه، فهذا يقال له: المعلَّق.

وإن كان السقط من اثنين متواليين من السند فهذا يسمى معضلاً، لأنه منقطع.

فإن كان ليس كذلك، لا معلقاً ولا معضلاً ولا مرسلاً فهذا هو المنقطع فقط، فلا يسمى إلا منقطعاً.

وبهذا يُعلم أن الانقطاع يعم الجميع، فالانقطاع وصفٌ غالب، وصف يعم الجميع، يعم المرسل، والمعضل، ويعم المعلَّق، فكلها منقطعة، لكنها أسماء خاصة، يعرف بها الإعضال والانقطاع والتعليق والإرسال، والانقطاع وصف أعم، وينفرد الانقطاع بما ليس معضلاً ولا معلقاً ولا مرسلاً، فيسمى منقطعاً فقط، ولا يسمى باسم آخر. =

obeikandl.com

.....

= ثم إن هذا الانقطاع بأنواعه يُضعِّف الحديثَ بحيث لا يكون به حجة، سواء كان إرسالاً أو إعضالاً أو تعليقاً أو انقطاعاً، فهذه الأسباب الأربعة كلها تجعل الأحاديث ضعيفة، ولا يحتج بها، إلا معلقات الشيخين، فقد اتفق الأئمة أنها تؤخذ بالقبول؛ لأنها فتشت، فوجدت مسندةً صحيحةً، فمعلقات الشيخين البخاري ومسلم حجةٌ، مصرح بصحتها، إذا كان مجزوماً بها، أما إن كانت معلقة بالتمريض فهي على حالها ضعيفة، فتنكر، كما يقال: يُذكَّر ويُروَى، فهذا هو التعليق الضعيف.

فالحاصل أنه إذا كان الحديث معلقاً بصيغة الجزم في «الصحيحين» فهو في حكم الصحيح عند أهل العلم، أما إذا كان معلقاً بصيغة التمريض فلا، وما سوى «الصحيحين» كتعليق أبي داود أو الترمذي أو ابن ماجه أو الدارمي أو البيهقي أو أحمد أو غيرهم، فتعليقاتهم كلها ليست بحجة، وهي منقطعة في حكم المنكرة.

obeikandl.com

۞ قال ابن الصلاح: وهذا أقربُ، وهو الذي صار إليه طوائفُ مِن الفقهاءِ وغيرِهم. وهو الذي ذَكَره الخطيبُ البغداديُّ في «كفايته»[1]. [٣٥]

[شرح٣٥] الخطيب البغدادي من أحسن الناس دراية بهذا الفن، ومن أكثرهم رأياً فيه، ومن أكملهم علماً بهذا الشأن، وكان من أعيان الناس رحمه الله، وقد كانت وفاته سنة ثلاث وستين وأربع مئة، وهو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر الخطيب، كان إماماً كبيراً في هذا الشأن، ويقال: إن الناس بعده عيال عليه في هذا الفن وأقسامه وأنواعه، وهو بغدادي، وله تاريخ كبير، يسمى «تاريخ بغداد».

وابن الصلاح متأخرٌ عنه، وهو أيضاً عالم بهذا الشأن، لكنه متأخر عنه فهو في المئة السادسة بعد الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بفترة طويلة، وتوفي أحمد سنة مئتين وواحد وأربعين.

---

(١) ص ٤٢.

۞ قال: وحَكَى الخطيبُ عن بعضِهم أن المنقطعَ ما رُوِيَ عن التابعيِّ فمن دُونَه، موقوفاً عليه من قولِه أو فعلِه، وهذا بعيدٌ غريبٌ، والله أعلم[1]. [٣٦]

[شرح٣٦] هذا يسمى مقطوعاً، فما روي عن التابعين وغيرهم من قول وفعل يسمى مقطوعاً، أما أن يسمى منقطعاً فإنه التباس في الاصطلاح.

---

(١) ص ٤٢.

obeikandl.com